العدد (1799) السنة السابعة - الاربعاء (19) أيار 2010 ◆http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تنفرد بنشر اعترافات رئيس اكبر عصابة تزوير في البلاد

اختام وكلاء وزارات وكتاب عدول تجعل من الممنوع مباحاً قانوناً

بغداد / ايناس طارق

لم تكن ظاهرة التزوير،والاحتيال ظاهرة حديثة ومن اختراع اللحظة الراهنة التي تلت عملية التغيير ،بل ان وجودها كان من إفرازات حروب واضطهاد قوانين أنظمة استبدادية ،والجميع يتذكر بأن الكثير من الكوادر العلمية ،كالأطباء وأصحاب الكفاءات الأخرى ،اضطروا إلى سلوك هذا الطريق هروبا من القوانين الجائرة التي كانت تمارس ضدهم في ظل نظام ديكتاتوري مستبد عاث في الأرض فسادا ماليا وإداريا وعلميا.

وثائق رسمية بحاجة الى اسماء وهمية

شهادات وفاة لأحياء من اجل الميراث

تغيير الأسماء والعناوين

فاضطر بعضهم إلى تغيير عناوين عملهم وحتى أسمائهم وذلك من خلال الأماكن التي كان يمارس فيها التزوير ، إضافة إلى ان هذه الظاهرة تفشت في الأجهزة العسكرية والأمنية محاولة منهم عدم الذهاب إلى الحروب التي أدامها النظام المقبور، وذلك من خلال تزوير دفاتر الخدمة العسكرية ونموذج الإجازة للهاربين ، لكن بعد التغيير تصاعدت مشاهد الظاهرة حتى وصلت إلى أروقة مؤسسات الدولة بل ان (دكتوراه الحوا سم) أصبحت صفة ملازمة للعديد من المسؤولين الكبار في الدولة وهذه حسب ما صرحت به هيئة النزاهة على لسان القاضي رحيم العكيلي أسفرت عن اكتشاف نحو ٢٥٠ شهادة دراسية مزورة من شهادات المرشحين الفائزين في انتخابات المجالس المحلية الأخيرة فضلا عن أن الهيئة بصدد تحويل أصحاب الشهادات المزورة إلى القضاء،إضافة إلى ما أفرزته الانتخابات التي جرت عام ٢٠١٠ من استبعاد عدد من المرشحين لتزويرهم وثائقهم الرسمية يشير إلى دلالة واضحة لاستفحال هذه الظاهرة .

كل ما تريد وتتمنى

الغاية من تحقيقنا هذا كانت الاستدلال والقبض على اكبر عصابة تزوير للوثائق الرسمية في منطقة بغداد ،الأمر الذي حدا بالسلطات الأمنية اخذ الحيطة والحذر من هروب هؤلاء المجرمين الذين شكلوا إخطبوطا كاملاً على طول خطوط السلك الوظيفي الحكومي فلا ضير من حصولك على كل ما تريد وتتمنى من شهادة تخرج أو وكالة بيع وشراء(سيارة، منزل) او الحصول على شهادة دكتورة بالطب مثلا تؤهلك لفتح عيادة طبية ومن ثم الحصول عل تعيين في السلك الوظيفي الحكومي وبراتب مغر جدا يعوضك عما دفعته من مال لقاء الحصول على تلك الوثيقة ،وكل ما تريد او تحلم به ان كان منزلاً مؤلفاً من عدة طبقات (دبل فاليوم) أصحابه غير موجودين او حتى ان كانوا موجودين فالوثائق المزورة تجعلك تطردهم من بيتهم لأنها تثبت انك اشتريته منهم وقبضوا (ملايين الدنانير) واذا لم ينصع أصحاب البيت الى التنفيذ فالقانون لابد من ان يأخذ مجراه والا يحدث ما لا يمكن ان تتصوره !!!

أختام مديرية المرور

يقول رئيس عصابة المزورين المدعو (ميعاد .ك) والذي يمارس عملية التزوير في مكتبه الخاص والذي يدعى مكتب (ع. للحاسبات) والواقع في منطقة الكاظمية :لقد بدأت بممارسة عملية التزوير عام (٢٠٠٦) ،في بادئ الأمر كنت أقوم بتزوير الوكالات الخاصة ببيع وشراء السيارات، كان تكون السيارة مسروقة فيطلب سارقها استخراج وكالة خاصة لا تثير الشك وتسمح له بالبيع والشراء دون أن يكتشف أمرها وذلك من خلال استخدام ختم باسم مكتب السلام لتنظيم عقود بيع وشراء السيارات ،إضافة الى تزوير ختم كاتبة العدل (راجحة غنام) كاتبة العدل في الكاظمية ،فعملنا منظم ودقيق ويخلو من الأخطاء التي يمكن ان تجذب الأنظار .لان هذه الوكالات والمعاملات تتضمن ختم مديرية المرور العامة (قسم إجازات السوق العمومي)، إضافة إلى عدة أختام تابعة للمديرية كان تكون إعفاء سيارة من الرسوم والضرائب و على سبيل المثال .

ويسترسل ميعاد في حديثه قائلا : لقد استطعت تكوين شبكة تزوير كاملة بعد ان انضم الى عملنا المدعو (ك) والذي يعمل في شارع المتنبي و(صلاح) وأبو شهد ، وعدنان ،وشخص يعمل صحفي يدعى ابو نور فضلا عن وجود مساعدين لنا يمدوننا بكل ما يصدر من أختام او تعليمات في بعض الدوائر ذات الصلة بعملنا مقابل حصولهم على مبالغ مالية .

تزوير شهادات الوفاة

ويستدرك المزور ميعاد في حديثه قائلا: لقد بدأ عملنا الفعلي بالتزوير بعد ازدياد التوترات الأمنية الأمر الذي جعلنا نعاني من ضيق الوقت لكثرة الطلبات فهناك من يرغب باستخراج شهادة وفاة لشخص ما زال على قيد الحياة والغاية من ذلك هو الحصول على الإرث ،وهذا الشخص المتوفي الحي لابد من أن يكون خارج البلد .فضلا عن استخراج شهادة ولادة لأطفال لم يروا النور لإدراجهم في السجل المدني ومن ثم إدراج اسمه في البطاقة التموينية للحصول على حصة غذائية إضافية .وهذه الوثائق كانت تستخرج من مكتبنا لكن تختم بختم وزارة الصحة المزور إضافة إلى ختم دائرة صحة بغداد\الكرخ ،وختم ولادات ووفيات النور التعليمي (الإصدار). وهناك البعض منا يطلب إصدار شهادة وفاة من اجل الحصول على تعويضات مالية كان ندرج في حقل سبب الوفاة الموت في العمليات الإرهابية ،لأننا إضافة الى ما ذكرت من امتلاكنا أنواع الأختام هناك مجموعة أخرى تدرج ضمن تزوير وثائق وزارة الصحة منها (قسم التخطيط والتعليم الحياتي ـــشعبة الإحصاء الصحي).

تزوير أختام بالجملة

ختم مديرية الجنسية العامة (مديرية شؤون الجنسية (الإصدار)،ختم مديرية الجنسية العامة (مكتب معلومات التحرير) ،ختم مديرية الجنسية والأحوال المدنية في محافظة ديالى ، ختم مديرية الجنسية العامة (قسم شؤون الجنسية في بغداد\الكرخ ـــالإصدار) أختام متنوعة وخاصة بإصدار شهادات الجنسية ذكرها المزور ميعاد الذي استدرك قائلا: ليس من الصعب الحصول على نماذج وأختام الجامعات او الوزارات لان من يتعاون معنا موجود داخل الدائرة او الوزارة او بطريقة اخرى ،نأخذ الختم بطريقة السكنر ونعمل نسخة منه،ولا يتطلب عمل أي ختم كان مبلغا كبيرا وحقيقة جميع إحجام الأختام الخام متوفرة في الأسواق ومن يساعدني في ذلك المدعو (أبو جويدة) الذي يعمل في مكتبة تقع في شارع المتنبي.

واستخراج شهادة الجنسية يكلف ٣٠ ألف دينار للشخص الواحد وفي حالة استخراج جنسية يضاعف المبلغ وللعلم فقط اننا نستخرج كتاباً معنوناً وأصولياً لكن بختم مزور بإتقان لأي دائرة تطلب صحة صدور لأي شهادة أصدرناها ،لأننا نملك عشرات الكتب الأصلية والمستخرجة من الدائرة المعنية ويتم الحصول عليها عن طريق بعض الأصدقاء العاملين هناك مقابل حصولهم على مبالغ مالية كبيرة تصل أحيانا الى ١٠٠ ألف دينار وحسب التجهيز الذي نريده وبأي عدد كان من الأوراق .وهذا الأمر برمته يتطلب وجود أختام رقمية تسلسلية باللغة العربية والانكليزية تستخدم لترقيم شهادات الجنسية العراقية ومستمسكات أخرى .

ختم الخارجية

اما فيما يخص تخريج الكفاءات والتي لا تملك أصلا كفاءة والتي تطلب تسفيرها الى الخارج لتمثل كفاءات البلد الحقيقة أسوأ تمثيل فهم لا علم ولا فهم ،فيحصلون على وثائق مختومة بختم وزارة الخارجية ـــالدائرة القنصلية والتصديقات ،وبشكل منظم ومرتب ويخلو من أي خطأ قد يثير الشك ،وحول إصدار هذه الوثائق قال المزور ميعاد أن الأشخاص الراغبين بالسفر كان كبيراً جدا الأمر الذي يتطلب منهم دفع مبالغ مالية تصل أحياناً الى ٢٠٠٠ دولار وهذه الوثائق كنا نجد صعوبة كبيرة في إصدارها لصعوبة الحصول على الوثائق نظرا لحساسية عمل الوزارة .فضلا عن قيام بعض أقرباء الأ شخا ص الموجودين في العراق بطلب استخراج وثائق لأقاربهم المقيمين في الخارج من اجل حصولهم على العمل ،وهنا لا يتم اكتشاف ان الوثائق المزورة والمختومة والمصدقة من الخارجية هي غير قانونية ،كذلك الهويات والمستمسكات الرسمية لأشخاص لا يعرفهم يتم تزويرها لغرض تسهيل دخولهم الى الأراضي العراقية بصورة غير رسمية .

هويات صحفيين مزورة

لم يترك المزور ميعاد وثيقة إلا وقام بتزويرها ومنها هويات نقابة الصحفيين ـــالمركز العام ـــالإدارة ،ومن كان يساعده في ذلك الصحفي المدعو ابو نور الذي كان يجهزه بكل ما يحتاج من معلومات عن نقابة الصحفيين العراقيين،إضافة الى طبع إعداد كبيرة من هويات منظمات المجتمع المدني ،وبطاقات سكن سارية المفعول في كل المعاملات الحكومية الى جانب البطاقة التموينية.

تعيينات بالجملة

ويؤكد المزور ميعاد ان إصدار أوامر إدارية ترسل الى مكاتب تخص وزارتي الداخلية والدفاع وبأسماء أشخاص لم ينتسبوا الى هذه الوزارات لكن الكتب المزورة والمصدرة من مكتبه الخاص لا تفرق باي بحرف واحد عن الكتب الأصلية إضافة إلى إصدار كتاب صحة صدور بكافة المعلومات المدرجة وبطريق قانونية تحمل رقم الكتاب وصحة الصدور بمستند رسمي لكن بختم مقلد ولا يمكن تفرقته عن الأصلي باي شي يمكن ان يثير الشك بانه مزور ،والمبالغ المطلوبة من اجل الحصول على هذه التعيينات كانت تصل أحيانا الى ٣٠٠٠ دولار للمعاملة الواحدة .إضافة الى تزوير هويات الشرطة العراقية باستخدام كارتات الموبايل نوع (اسيا سيل٩) ،بعد أن يتم مسح كارت الشحن بمواد كيميائية وطبع الباج الخاص بمنتسبي وزارة الداخلية ،فضلا عن تزوير الكتب الصادرة من رئاسة الجمهورية تخص إجازة حمل وحيازة السلاح.

الأجهزة المستخدمة في التزوير

وفيما يخص الأجهزة المستخدمة في التزوير فقد تم ضبط أكثر من أكياس حاسبة تستخدم للتزوير ،طابعات ملونة ،طابعة كانون ،طابعات شريطية تستخدم لتزوير البطاقة التموينية ،جهاز ماسح ضوئي (سكنر) أحبار ملونة وعادية ،أقراص مدمجة CD عدد ٣٠٠ أختام بإعداد كبيرة جدا وبإحجام مختلفة ،بندات من الورق العادي والملون ،نماذج منفيست مختومة من شرطة دبي ،شهادات وفاة وولادة فارغة والكثير الكثير من الوثائق المحررة والمختومة بأختام وهمية .

أختام كتاب العدول

أي شي تريده تجده لدى هذه الشبكة العنكبوتية فكل أنواع التزوير والتفنن بطرقه يمكن لأي شخص الحصول على دار او سيارة تعود ملكيتها لأشخاص غادروا البلد ومضى على مغادرتهم فترة من الوقت ،ويعلق المزور ميعاد قائلا: البعض من الأشخاص كان يأتي إلى مكتبتي الخاصة ويضع على طاولة مكتبي عشرات الأوراق من الدولارات فئة ١٠٠ دولار ويطلب مني تزوير شهادة تحويل ملكية عقار بغض النظر عن كونه (منزلاً ،عرصة ،عمارة ،سيارة) ،فكيف لا أساعده في ذلك خصوصا انني بدأت بتزوير معاملات بيع وشراء السيارات ولم تكتشف ،فقمت بتزوير ختم كاتبة العدل (منال .....) وختم كاتب العدل في منطقة الكاظمية قسم الرسوم فضلا عن ختم كاتب العدل في الاعظمية ،وأحيانا الأمر يتطلب تزوير جميع الوثائق الشخصية والعامة فلا ضير في ذلك لان الزبون يدفع ما يطلب منه دون معاملة .

طلاب بلا كفاءة اصبحوا اساتذة

طلاب لم يمتلكوا من الكفاءة الكافية اصبحوا في ظل الشهادات المزورة اساتذة يدرسون في كليات الهندسة والطب والإدارة والاقتصاد والقانون ،فمعادلة حسابية بسيطة لإعداد خريجي المدارس المزورة لو تخرج في كل عام ١٠٠ شخص ومنذ عام ٢٠٠٦ الى عام ٢٠١٠ بداية الشهر الخامس فمجموع الخريجين سوف يكون ٥٠٠ على اقل تقدير فكيف يمكن لخريج كلية الطب ان يعالج مريضاً بالمستقبل او مهندس يشرف على بناء برج في الهواء الطلق ، ومحام يقف يدافع في أروقة المحاكم لينصف المظلومين والكثير الكثير من الحوادث والحقائق المزورة تستحق ان تسجل في كتاب غنيس لـلأرقام القياسية،لان الشهادات المزورة الان مع الأسف وصلت الى أرقام تفوق الخيال والامر لم يتوقف عند الاشخاص العاديين إنما كما ذكرنا في بداية تحقيقنا شمل أعداداً كبيرة من أعضاء مجلس النواب والقائمة لو أدرجت فيها الأسماء تطول وهذا الكلام ليس اعتباطاانما نقل عن تصريحات لهيئة النزاهة التي اكدت استبعاد اعداد كبيرة من المرشحين الى انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩ ومجلس النواب ٢٠١٠ ،واكيد هنا مبالغ شهاداتهم وصحة صدورها تحتاج الى عشرات الملايين لان ثمرة نتائجها سوف تكون في المستقبل المليارات .

أسواق تزوير الأختام

ومع الأسف تعتبر ظاهرة انتشار طبع الأختام وحسب الأمزجة ظاهرة خطيرة جدا لم تعالج من جذورها فالمكاتب المنتشرة على الأرصفة تعلق لوحات كتب عليها عمل الأختام بكافة أنواعها فضلا عن انتشار مطابع عمل الأختام وحسب الطلب في شوارع السعدون والباب الشرقي على الرغم من سماعنا الكثير من التصريحات الأمنية التي تؤكد قيامها بمداهمات لهذه المطابع بين فترة وأخرى لكن مع الأسف يبقى الحال كما هو عليه منذ سنوات .

عقوبة التزوير

وقد نص القانون العراقي المرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ والذي عرف التزوير في المادة ٢٨٦ منه بقصد الغش في سند او وثيقة بإحدى الطرق المادية والمعنوية ،من خلال وضع إمضاء او بصمة إبهام أو ختم مزور او تغيير إمضاء وبصمة إبهام او ختم صحيحة او الحصول على حقيقة مسك ورقة ممضاة او مبصومة أو مختومة على بياض بغير إقرار صاحب الإمضاء أو البصمة أو الختم أو إساءة استعمال الإمضاء او البصمة أو الختم أو إجراء تغيير بالإضافة أو الحذف أو التعديل أو اصطناع محرر او تعديله ويقع التزوير المعنوي عن طريق إقرار أولي الشأن وتغيره جعل واقعة غير معترف بها في واقعة معترف بها ،وهناك تزوير يقع على المحررات الرسمية عن طريق الاصطناع حيث يقوم المزور بإنشاء محرر لم يكن موجودا من قبل ونسبته إلى غيره أو تقليد خط إنسان بالذات ونصت المادة (٢٩٢) من القانون أعلاه على عقوبة انتحال الاسم الكاذب أو الشخصية الكاذبة ،للحصول على أي رخصة أو تذكرة أو هوية أو تصريح نقل يعاقب فاعلها بالحبس والغرامة ،وجاء في المادة (٢٩٢) من القانون بان يعاقب الموظف أو المكلف بخدمة عامة بالحبس إذا قام بإصدار إحدى الأوراق المزورة مع علمه بذلك .وفيما يخص الإجراءات التي تتعلق بالوفاة أو الوراثة أو عقود الزواج وجاء في المادة (٢٩٥) من قانون العقوبات بان يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على السبع سنوات أو بالحبس كل من ارتكب تزويرا في محرر عادي موجود أو مثبت لدين .

كما يعاقب بالحبس أو الغرامة الموظف المكلف قانونا بان يمسك أوراق رسمية فدون فيها أموراً غير صحيحة وجاء في المادة (٢٨٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٨٩ يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمسة عشر عاما كل من ارتكب التزوير في محرر رسمي ،ولا يهم متى تم اكتشاف الجريمة المهم أن الجريمة واقعة فتكون الإجراءات القانونية ساعة اكتشافها ويطبق القانون وفق لذلك .

وعود مثل البالونات تطلق في الهواء

وأخيرا هل سوف تنتهي ظاهرة التزوير بعد الإمساك بإفراد اكبر عصابة تزوير،ونصب واحتيال عاثت في البلاد فسادا، في منطقة الكرخ وتشمل تقريبا نصف منطقة الرصافة أم إن الظاهرة تتفاقم ولا يفيد قلعها؟! سؤال يحتاج إلى إجابة كل شخص مسؤول في الدولة أو مواطن عادي الذي يضطر أحيانا ان يكون بين المطرقة والسندان للخلاص من البؤس والبطالة التي تضطره أحيانا للجوء وسلك طرق التزوير من اجل الحصول على وظيفة حكومية أو قرض يمنح من أحدى الوزارات دون ان يعلم، أن المعقب الذي استلم منه المعاملة هو احد المزورين الذين يتقاضون مبالغ مالية لقاء نصبهم واحتيالهم ووعودهم الكاذبة بتسهيل معاملة المواطن المتأمل خيرا وأملا بتحسين وضعه المادي بعد استلام قرض مالي يؤهله لفتح محل او بسطية يفرشها على احد الأرصفة ،فهل يمكن احتساب كم المعاملات من هذا النوع تستلم يوميا من قبل المعقبين المزورين الواقفين إمام بوابات وزاراتنا. وختاما سؤال نضعه على طاولة المسؤولين .من اين نبدأ الحلول ؟

صحة صدور بالتزوير

(أن التزوير شمل عدداً من أعضاء مجلس النواب وعدد من المرشحين في الانتخابات الاخيرة وهذا الكلام ليس اعتباطا انما نقل عن تصريحات لهيئة النزاهة)

يعاقب بالحبس أو الغرامة الموظف المكلف قانونا بان يمسك أوراق رسمية فدون فيها أموراً غير صحيحة وجاء في المادة (٢٨٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٨٩ يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمسة عشر عاما كل من ارتكب التزوير في محرر رسمي